الترجمة بوصفها كتابةً ثانية

منذر عياشي

أ ـ الكتابة والعلم

تتحرك قوى متعددة في لحظة الكتابة، بشدة أحياناً وبمكرٍ أحياناً أخرى، لتترك بصمتها على المكتوب لحظةَ إنجازه. ولكنّ المكتوب لا يستسلم، بل يمارس عليها تحويلاً لا يقلّ عنها شدةً ومكراً، ويصيِّرها شيئاً من أشيائه، حتى لا يملك الناظرُ إزاءه إلا أن يقول أنْ ليس في النص سوى النص، أو ليس في الكتابة سوى الكتابة. الكتابة، إذن، كائنٌ شديد التعقيد. ولكنْ هل يمكننا أن نقول إنها، بوصفها كذلك، تمثِّل فعلاً علمياً؟

إنّ اختزال الكتابة إلى أيّ تصنيف يعني تضييقَ أفقِ الكتابة وخنقَ مساحة الإبداع. بل يعني اغتيالَ المكتوب أو قولبَتَهُ في إطار واحد. بيْد أنّ الكتابة لا تقوم من غير علمٍ، وإنّ الإبداع لن يتحقق فيها من غير فعلٍ علميٍّ نشطٍ يجوب كلّ أطرافها. وعليه، فإنّ السؤال الذي يُطرح هو: كيف ينخرط العلمُ في الأدب ويندمج فيه؟ ثم كيف تتحول جملةٌ معارفه عمّا هي عليه لتصبح معارف يقولها المكتوبُ ويشكل بها نفسَه أدباً، وفناً، وإبداعاً؟

ب ـ الكتابة والنسق

لا يدخل العلمُ إلى النص الأدبيّ على شكل فرضيات أو معادلات أو نظريات، بل على شكل أنساق. ولذا أمكن بعضَ تيارات التحليل اللسانيّ أن ترى فيه أنساقاً رياضية، فعملتْ على استخراجها وحلْلتْها تبعاً لذلك. ولقد نعلم، أنّ الكتابة في أيّ نصٍّ لن ترقى إلى شكلها الأدبيّ ما لم تكن الأنساقُ هي الأصلَ في تشكيلها. ولعلنا نستطيع أن نحدد ثلاثة أنساق لا يُمْكن نصَّ الأدب أن يخلو منها ولا فِعْلَ الكتابة أن يقوم بمعزل عنها؛ وهذه الأنساق هي: النسق الثقافيّ، والنسق اللغويّ، والنسق الخاص بتكوين النص نفسه. وعلينا أن نلاحظ أنّ هذه الأنساق تقوم بعملين في وقت واحد: عمل مشترك بينها جميعاً؛ وعمل يمتاز به كلُّ نسق من الأنساق ولكنه لا يقوم في النص بمعزل عنها. أما المشترك، فهو الذي يجعل من عناصر النص الداخلة في تكوينه وحدةً كلية، يتجلى تماسُكُها عبر العلاقات البنيوية التي تقيمها فيما بينها. وأما ما هو خاصٌّ بكلّ نسق، فإنه يَظهر من خلال خصوصية الميدان الذي يشتغل النسقُ فيه: فالنسق اللغويّ يتيح للنص ممكنَ وجوده؛ والنسقُ الثقافيّ يغذي النصَّ بمضامينه الحضارية والاجتماعية؛ والنسقُ الخاصّ بالنصّ يصهر النسقيْن السابقين في بوتقته، ويوفِّر للنص أدبيته، كما يجعل منه كائناً كتابياً متميزاً.

ج ـ الكتابة والقراءة

يرى غادامير أنّ «الكتابة وسط»[1]، ويرى پول ريكور أنّ «الكتابة تثبيت»[2]، ولقد نرى في السياق نفسه أنّ «الكتابة حيِّز ومكان». ولكن علينا أن ندرك أنّ هذا التعريف، في مقولاته الثلاث، إنما هو تعريف «أداتيّ»، بمعنى أنه لا يَنْفذ إلى الكتابة في ذاتيتها الكتابية، فلا يتعدى حدودَ الفهم العمليّ والوظيفيّ لها. والخطير هو أنه يرى أنّ الكتابة تقوم في الكتاب، غير أنّ ما يوجد في الكتاب هو الخط والإشارة لا الكتابة. ونحن، كما ذكرتُ في مكان آخر، «إذا كنا، في أيّ لحظةٍ نشاء، نستطيع أن نشتري الكتاب وأن نقتنيه... فإننا لا نستطيع أن نشتري الكتابة أو نقتنيها»[3]. وكذلك، إذا كنا نستطيع أن نستدعي الكتابة ذهناً، فإننا لا نستطيع هذا مع الكتاب؛ ذلك لأنّ ما يقوم في الأذهان، وينطلق به اللسان، هو الكتابة لا الكتاب. لذا، يجب أن يُنظر إلى المكتوب، والإشارات المرسومة، على أنها دوالُّ وآثار، نستدلّ بها على الكتاب لا على الذات الكتابية، لأنّ هذه لا تَحِلُّ في دوالِّها

١ ـ Hans-Georg Gadamer: **Vérité et Méthode**. É, Seuil. Paris. Tra-Fra, 1976. p. 230.

٢ ـ Paul Ricœur: **Du Texte à l'Action**. É, Seuil. Paris. p. 137.

٣ ـ رولان بارت: **هسهسة اللغة**. تر. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ١٩٩٩، ص ٩.

ولا تتجسد في مخطوطها. ولو أنها كانت كذلك لثبتَتْ، ولصارت وسطاً ومكاناً. وإذا كان هذا هكذا، فما هي التجليات الحقيقية لهذه الذات؟

«ثمة فعّاليتان للمتعة، تنطلق منهما كلُّ عملية إبداعية: الأولى هي فعّالية القراءة، والثانية هي فعّالية الكتابة. ولقد نعلم أنّ هاتين الفعّاليتين وجهان لفعل واحد. فالقراءة لا تنفكّ تدور في فلك الكتابة، بل هي كتابة ولكنْ بطريقة أخرى. والكتابة لا تنفكّ بدورها تدور في فلك القراءة، بل هي قراءة ولكنْ بطريقة أخرى»[1]. وهكذا، عندما ننظر إلى الكتابة بوصفها قراءةً، فإننا نكون قد حررناها من عقالها الأداتيّ ومتصورها المكانيّ بوصفها تثبيتاً، لنرى فيها ذاتاً تنجز نفسَها عبر قراءات لا تنتهي بها حضوراً خلال أزمان لا تنتهي ديمومةً وتغيراً. كما نكون قد أطلقناها من أسرها التقنيّ، والبلاغيّ التقليديّ، و«العلمويّ»، لنرى فيها شيئاً يتجاوز هذه الأمورَ. فالكتابة، إذ تكون قراءةً، تكون قدرةً خلاّقة تأتي بالشيء بعد أن لم يكن. والقراءة، بدورها، إذ تكون كتابةً، ترتحل بالشيء بعد أن يكون في أزمنة التأويل التي لا تنتهي، فتجعله صوراً متجددة لا نهاية لها.

د ـ الكتابة والترجمة

الترجمة هي بديلٌ آخر للقراءة، وهي أيضاً بديل آخر للكتابة في الوقت نفسه. إنّها «قراءةٌ ـ كتابة» أو «كتابةٌ ـ قراءة»، وذلك تبعاً للفعّالية التي نمارسها. ولعلها كانت، من أجل ذلك في كل اللغات، هي المفردةَ الوحيدةَ الدالّة على ازدواجية هذه الفعّالية.

يقف إزاءَ هذا المنظور للترجمة منظورٌ آخر، ويأتي من قبل لساني كبير هو جورج مونان. فهو يقرّر أولاً أنّ الترجمة ليست إلاّ تماسّاً بين لغتين. ويقرّر ثانياً أنّ مزدوج اللغة هو المترجم، وأنه بسبب هذا يُعَدّ «مكانَ التّماس بين لَغتين (أو أكثر)، فهو نفسه يستعملهما تعاقبياً». ويقرر ثالثاً أنّ «تأثيرات اللغة التي يترجمها في اللغة التي يترجم بها يمكن الوقوف عليها عن طريق التشابكات الخاصة، والتي تمثّل في هذه الحالة الدقيقة ضلالاتٍ أو أخطاء في الترجمة»[2].

إذا تأملنا هذه الآراء الثلاثة أمكننا أن نقول إنها تنطلق من متصورين: الأول تقليديّ، والثاني تعليميٌّ تقنيّ. أما التقليدي، فلأنّ الرأي الأول منها يرى أنّ الترجمة تماسّ يحصل بين لغتين. وهذا يعني أموراً ثلاثة: ١) الانتقال بالنص من لغةٍ أولى كُتب فيها إلى لغةٍ أخرى يسجّله المكتوبُ فيها. ٢) أنّ النص عبر التّماس يَخْضَع أو يجب أن يَخْضَع لمفهوم المطابقة والمماثلة، وإلاّ حُكمَ على الترجمة بمنطق الخطإ والصواب. ٣) أنّ اللغة في عمومها أداةٌ لا ذاتٌ.

المترجم ليس مكانَ تماس اللغات، بل صيرورة تمكّن اللغات من الانفعال والتغيّر والاستعمال تعاقبياً

إنّ هذا المتصور يحافظ على فهم معيّنٍ استناداً إلى رؤية واقعية ولسانية للّغة في الخطاب التواصليّ. وبالفعل، فإنّ الترجمة، إذ يكون الخطابُ تواصلياً، تحيل اللغةَ إلى أداة؛ وإنها لتكون، هي نفسها، مجردَ نقلٍ للخطاب ولتماسّ اللغات. ولكنْ عندما نمتحن هذا المتصور على صعيد الخطاب الأدبيّ لا التواصليّ، فسنجد أنّ الأمر مختلف. ولقد نستطيع، بياناً لهذا، أن نقول:

١ ـ إنّ النص الأدبي في لغته الأولى، وبتواطؤٍ معها، يؤسّس معمارَه الخاصّ: لغةً وموضوعاً. ولقد يدلّ هذا أنه لا يمثل إلا حقيقة نفسه، ولا يتطابق مع أيّ شيءٍ سواه. ومتصوُّر الترجمة أنها تماسّ بين لغتين إنما يخرج بالنصّ من مفهوم النص بوصفه تأسيساً لمعماره الخاص وتمثيلاً لحقيقة نفسه، إلى مفهوم المطابقة والمماثلة.

٢ ـ إنّ النظر إلى الترجمة بوصفها تماساً بين لغتين، يفترض أنّ النص غيرُ لغته. ولذا، فإنّ الكلام، وفق هذا المنظور، لا يتمّ عنه ولا يستهدفه، بل يستهدف اللغةَ التي تنقله بوصفها أداةً. ولكنّ هذا الفصل بين النص ولغته قد كان عمادَ البلاغة قديماً في تأسيسها ونشوئها، كما كان سبيلَها أيضاً في تكوين مفاهيمها وخاصة: التشبيه، والتمثيل، والمطابقة.

وأمّا المتصوّر التقني الذي نرى أنّ آراء مونان تنطلق منه، فهو الذي يجعل من الترجمة تماساً بين لغتين، ويرى أنّ المترجم هو مكان هذا التماس، وأنه «يستعملهما تعاقبياً». وإذا دققنا النظر في هذا المنظور، فسنرى ثمة توجهاً ينقسم إلى قسمين:

١ ـ القسم الأول: انه يعطي للمترجم كينونةً مكانيةً، فيها يحصل التماسُّ بين اللغتين. وقد يبدو الأمر بدهياً. ولكنْ إذا علمنا أنّ المترجم كائنٌ زمانيّ، فقد يعني هذا أننا إزاء كائنٍ صيروريٍّ يختلف فيه النص كينونةً بين زمن الإرسال وزمن التلقي. ومن شأن هذا أن يؤسّس النصّ على الاختلاف لا على الائتلاف، فلا يجعل التماسُّ قائماً بين اللغات على النحو الذي يمكن لمفهوم المكان أن يوهمنا به.

وكذلك، فإنّ المكان ثبات، بينما الزمان متغير وانتقالٌ في الصيرورة إلى ما لا يتناهى. وقد كان الأَوْلَى أن يُنظر إلى المترجم بوصفه إشارةً دالةً على المفارقة لا على التماسّ، وعلى التغير لا على الثبات، وعلى الانتقال زماناً لا على التحيُّث مكاناً... فهو ليس مكان تماسّ اللغات، وإنما هو صيرورةٌ تمكّن اللغات من انتقالها وتغيرها، ومن استعمالها لا معاً على سبيل التماس لأنّ هذا محال، بل تعاقبياً، أيْ

---

١ ـ منذر عياشي: **الكتابة الثانية وفاتحة المتعة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥.

٢ ـ Georges Mounin: **Les Problèmes Théoriques de la Traduction**. É, Gallimard. Paris. 1963. p. 4.

في الزمان مرةً بعد مرة، وواحدةً بعد أخرى. ولو أنّ جورج مونان فعل ذلك، لخلا قوله من تناقض بين النظر إلى الإنسان إذ عدّه مكاناً، واستعمال الإنسان للّغات تعاقبياً، ولسار قولُهُ فيه منطقاً ودلالةً على وتيرة واحدة. فهو كائن زماني، وإنّ استعمالَه للغات إنما يكون على مثاله.

ثم إنّ اللغات، بعد هذا وذاك، اختلاف في ذاتها كما رأى دوسوسور، فكيف تكون ائتلافاً مع غيرها؟ أليس في هذا ما يدعو إلى النظر إليها هي الأخرى بوصفها كائناتٍ زمانيةً، وأنها لو لم تكن كذلك لما تمكنتْ من حدوثها ووجودها؟ وإذا كانت هي كذلك، أفلا يعني هذا أنّ الترجمة هي تكرار المختلف لا تكرار المؤتلف؟ أفلا تفنّد حقيقةً كهذه رأيَ جورج مونان الثالث الذي يقول فيه إنّ «تأثيرات اللغة التي يترجمها في اللغة التي يترجم بها...، تمثل في هذه الحالة الدقيقة ضلالاتٍ أو اخطاءً في الترجمة»؟ أفليس الأجدى، والحالةُ هذه، أن نضع ما سماه «ضلالات» و«أخطاء» في إطار الاختلاف؟ وإذّاك، أفلا نكون قد وضعنا حداً لقضيةٍ طال الجدل حولها وهي «الترجمة خيانة»، فتصبح المقولةُ هي «الترجمة اختلاف»؟ إنّ هذه الأسئلة التي يعاضد بعضُها بعضاً، ويجيب بعضُها على بعض، لَقَمينةٌ بأن تتجاوز بنا أحكامَ القيمة التي هي أساسُ كلِّ نظرٍ تقليدي، والقواعدَ المعيارية التي هي هدف كل إجراء تعليميّ وتقنيّ.

٢ ـ القسم الثاني: يقرر جورج مونان بدهية أخرى، فيرى أنّ «مزدوج اللغة» هو «المترجم». وعند التأمل، سنقف، هنا أيضاً، على متصورٍ تعليميّ وتقنيّ يفضي بالترجمة إلى آلية لا يمكن أن تنتهي إليها مآلاً. وإذّاك سنجد أنفسنا نسأل: من المترجم؟ وهل كل مزدوج اللغة يُعدّ مترجماً؟ وما النص؟ هل هو اللغة؟ وهل كلُّ لغةٍ نصّ؟ وهل علم المرء بلغتين أو أكثر هو علمٌ بالنص؟ أو هو علمٌ لآلية مسبقةِ القدرةِ على تأسيسه من جهة، وعلى فهمه وإعادة إنشائه بلغةٍ ثانية من جهة أخرى؟

هذا ضرب من الأسئلة، وهناك ضرب آخر تفرزه رؤية أخرى. فلقد رأينا أنّ الترجمة فعّالية مزدوجة، لا بين لغتين، بل بين فعلين لا يمكنها أن تقوم من غيرهما معاً: إنها فعّالية لفعل «القراءة»، وفعّالية لفعل «الكتابة». ولذلك تُعدّ «قراءةً ـ كتابة» أو «كتابةً ـ قراءة»، تبعاً للفعّالية التي نمارسها. فهل علم المرء بلغتين يتصل ضرورةً بهذه الممارسة؟ ثم ألا يعني هذا أنّ ازدواجية اللغة شيء وأنّ الترجمة شيء آخر؟ وإذّاك أفلا يمكن للترجمة أن تكون كتابةً ثانيةً لنصٍّ أنجزه فعلُ القراءة فيها؟ وبالمقابل، أفلا يمكن للترجمة أن تكون قراءةً ثانيةً لنصٍّ أنجزه فعلُ الكتابة فيها؟ ووفقاً لهذا المنظور أفلا تكون القراءةُ كلها (والترجمة قراءة) إنجازاً لكتابةٍ ثانية، كما يمكن للكتابة كلها (والترجمة كتابة أيضاً) أن تكون إنجازاً لقراءة ثانية؟ وأخيراً، أفلا ينتهي بنا متصورٌ كهذا إلى غيبتين تكوينيتين ضروريتين لحدوث أيّ ممارسة، قراءةً وكتابةً، هما: غيبتا النص الأول، والقراءة الأولى؟ وإذا صحّتْ هذه الفرضيةُ، ونظن أنّها صحيحة، أفلا تكون الكتابةُ على الدوام إعادةَ كتابةٍ لنص غائب، ولذا تُعَدّ ثانيةً، وأنّ القراءة تستتبعها في هذا فتكون على الدوام أيضاً قراءةً ثانيةً؟

أسئلة كثيرة، إذن، يمكن أن تثار في وجه هذه البدهية. ولعلّ السبب الرئيس يكمن في «الآلية» التي تفضي إليها. فالترجمة، كما يوحي هذا المتصور، تصبح إجراءً آلياً بمجرد أن يصبح المرءُ مزدوجَ اللغة. وهكذا نرى أنّ عبارة «المترجم مزدوج اللغة» تعني أن الترجمة إجراء آليّ يُشترط في حصوله علمُ المرء بلغتين أو أكثر؛ فإنْ تحقق هذا الشرط، قامت الترجمة. ولقد يعني هذا الأمر، على صعيد آخر، أنّ النص (موضوعَ الترجمة وهدفها) وجودٌ معلّق، أو حضورٌ بالقوة سابقٌ على حضوره بالفعل في كل اللغات. وإذّاك وجب أن نقول إننا نستدعي النصَّ بلغة، فنخرجه من وجوده الممكن إلى وجوده المنجَز... وإننا ننقله بلغة أخرى، فنضاعف حضوره ونجعل علمَنا باللغة على وجوده دليلاً. فإذا كانت هذه الفرضية صحيحةً، فإننا سنخرج من هذا المتصور بمفهوم واحد عن الكتابة «الآلية» التي تجعل شرطَ وجودِ النص وشرطَ ترجمته رهناً بتكلم لغةٍ في حالة الكتابة، ومعرفةِ أخرى في حالة الترجمة. ومن هنا، فقد جاء وصفنا لهذا المتصور بأنه تقني. ذلك لأنّ كل التقنيات تفترض، في إنجاز عملها، الخضوعَ لآليات معينة تتناسب مع المبادئ التي تنطلق منها. وفي الحالة التي نحن بصددها، يكون امتلاكُ المرء للغتين هو المبدأ، ويكون إنجازُه للنص كتابةً أو ترجمةً من النتائج الآلية لتطبيق هذا المبدإ. وهكذا نلاحظ أنّ كل تفكير تقنيّ ينطوي على آلية، أو على قدرٍ كبير من السذاجة، وقدرٍ أكبر من التسطيح في تصور المسائل وتناولها، ولاسيما إذا كانت هذه المسائل تحتاج إلى إطارٍ نظريّ تُطرح فيه. وما نقصده بالإطار النظريّ هنا هو إمكانُ إبداع المفاهيم بغيةَ إدراك القضايا المطروحة على ضوئها إدراكاً معرفياً يتناسب معها من جهة، ويفسّر حصولَها من جهة أخرى. وليست الترجمة إلا واحدة من هذه القضايا.

البحرين

في العدد المقبل

نانسي كوفين:

بيعُ فلسطين

في الترجمة إلى الانكليزية

ملف الترجمة II